الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران: آفاق التعاون والتحديات المستقبلية

د. غزلان محمود عبد العزيز *

مستخلص

على مدى العقد الماضي، توسعت العلاقات الصينية الإيرانية إلى ما يسمى اليوم بالشراكة الإستراتيجية الشاملة. فالصين هي أكبر شريك تجاري لإيران ومشتري رئيسي للنفط. وبالنسبة لبكين، تتمتع إيران بموقع استراتيجي لتأمين طرق التجارة، كما أن طهران أيضًا تعتبر شريكًا مهمًا في المنطقة. ويشترك كلا البلدين في الرأي القائل بأن النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة أمر غير مرغوب فيه. هذا، وتعتبر مشاريع تشييد البنية التحتية في الصين ذات أهمية كبيرة لإيران، وهذه الأخيرة لديها القدرة على أن تصبح فاعل استراتيجي في اطار مبادرة الحزام والطريق بالنسبة لبكين. وبالتالي، هناك فوائد ومنافع متكاملة ومتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الجانبين. من هذا المنطلق، تهتم هذه الدراسة بفهم وتحليل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين، وتحاول رسم السيناريوهات المستقبلية لهذه الشراكة الاستراتيجية. ذلك من خلال تركيز الدراسة على استعراض الواقع العملي للعلاقات بين بكين وطهران من خلال تحليل المصالح المشتركة بين الجانبين، والتعرف على واقع التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. بالإضافة إلى تحديات العمل المشترك الصيني الإيراني والسيناريوهات المستقبلية.

كلمات مفتاحية: الصين– إيران– الشراكة الاستراتيجية– التعاون– العقوبات.

Abstract:

Over the past decade, Sino-Iranian relations have expanded into what is today called the Comprehensive Strategic Partnership. China is Iran's largest trading partner and major oil consumer. For Beijing, Iran has a strategic location to secure trade routes, and Tehran is also an important partner in the region. Both countries share the view that a US-led world order is undesirable. This, and infrastructure construction projects in China are of great importance to Iran, and the latter has the potential to become a strategic actor in the framework of the Belt and Road Initiative

* استاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة ٦ أكتوبر

- E.mail: Ghzlan_eco@o6u.edu.eg

for Beijing. Thus, there are harmonizing and mutual benefits in the political, economic and military fields between the two countries. From this point, this study is concerned with understanding and analyzing the comprehensive strategic partnership between the China and Tehran, and attempts to draw future scenarios for this strategic partnership. This is done by focusing the study on reviewing the practical reality of relations between the two countries by analyzing the determinants of bilateral relations, and identifying the reality of cooperation in the economic, political and military fields. In addition to the challenges of Chinese-Iranian joint action.

Key Words: **China- Iran- Strategic Partnership- Cooperation- Sanctions**

مقدمـة:

بعد أن عانت سنوات من العزلة الدبلوماسية والاقتصادية بسبب العقوبات الدولية، عمدت إيران تدريجياً إلى تعميق علاقتها مع الصين، التي تدخلت لتصبح شريكاً استراتيجياً مهماً لإيران. وتتويجاً لذلك، ففي السنوات الأخيرة أعربت جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية عن رغبتهما المشتركة في إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة الاستراتيجية الشاملة من خلال استكمال علاقاتهما السابقة في مجالات مثل التجارة والطاقة والتعاون في القدرة الإنتاجية.

وبالنظر إلى العلاقات الثنائية بين الجانبين، يمكن القول بأنها تضرب بجذورها في عمق التاريخ من خلال طريق الحرير القديم، والبعد التجاري الذي طغى على طبيعة العلاقات منذ نشأتها ابان فترة الحكم الامبراطوري لبلاد فارس، بدخولها في شراكة تجارية مع الصين عبر المسار البري لطريق الحرير، الذي كانت تسلكه القوافل التجارية الصينية انطلاقاً من الشمال الصيني مروراً ببلاد فارس ووصولاً إلى الغرب الأوروبي.

وفي العصر الحديث ابان حكم الشاه، يمكن ملاحظة أن العلاقات تراجعت وضعفت بدرجة كبيرة في سماتها الاقتصادية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى اهتمام شاه ايران بدعم العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فيما اقتصرت العلاقات على الجوانب السياسية التي اعترفت من خلالها الصين بحركة تأميم صناعة النفط الايراني في الخمسينيات، والتي بادلتها ايران بالأعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٦٧، ودعمها لاستعادة عضويتها في مجلس الأمن عام ١٩٧١.

وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لعبت المصالح الاقتصادية والسياسية التكميلية دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات بين الجانبين، خاصةً بعد انتهاء الثورة الايرانية ١٩٧٩ والتي ترتب عليها تغيير النظام الايراني والذي

أحكم رجال الدين قبضتهم عليه واعلان حالة عدائهم للشركاء الأمريكيين، الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية إلى مد يد التعاون والعمل مع الشريك الايراني، والذي تجلى بالاعتراف الصيني بالثورة الايرانية، وانضمامها إلى قائمة مزودي إيران بالسلاح أثناء حربها مع نظام الرئيس الراحل صدام حسين في وقت بالغ التعقيد لدى ايران بعد قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران على خلفية أزمة الرهائن ١٩٧٩.

منذ هذا التاريخ وقد ارتسمت ملامح جديدة من التعاون الصيني الايراني البراجماتي في كافة الجوانب الاقتصادية، السياسية، والدفاعية العسكرية. وكان لوحدة الرؤية بين الجانبين تجاه العداء ورفض سياسات النظام الدولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة أكبر عامل في تعزيز مزيد من التقارب بين الجانبين، إلى الدرجة التي ترتب عليها: فمن الناحية الاقتصادية، أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول لإيران، ومستورد رئيسي للطاقة، ومستثمر كبير بالنسبة لها. ومن الناحية العسكرية، تتمتع الدولتان –أيضاً– بعلاقات طويلة الأمد، وشهدت تعزيزاً أكبر في عالم اليوم من خلال الارتباطات شبه المنتظمة بين الجانبين مثل التبادلات والتدريبات العسكرية رفيعة المستوى.

وفي إطار ما أعلنت عنه حكومة بكين في عام ٢٠١٣ من أهتمامها بمبادرة "الحزام والطريق" فقد كانت الجمهورية الإسلامية بوابة مهمة لطريق الحرير القديم، وبفضل موقعها المركزي بين شبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، لا تزال إيران تمثل مفترق طرق في هذه المبادرة. فنظراً لموقع إيران الجغرافي، فإن إدماجها في إطار مبادرة الحزام والطريق أمر ضروري لتحقيق وتنفيذ طريق التجارة في هذه المبادرة بالنسبة للصين، حيث يمكّن موقع طهران الجيوسياسي الصين من استغلال طرق التجارة الحالية التي تربط دول آسيا الوسطى بمنطقة الخليج العربي. كما أنه يتيح إنشاء ممرات نقل جديدة، مع إشارة خاصة إلى ما يسمى بالممر الجنوبي لمبادرة الحزام والطريق، والذي سيعبر آسيا الوسطى وإيران وتركيا والبلقان. ومن ثم، فإن النجاح النهائي لمبادرة الحزام والطريق يعتمد إلى حد كبير على مشاركة إيران ودعمها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجيوسياسية واللوجستية. لهذا السبب، يوفر إطار مبادرة الحزام والطريق فرصة لبكين وطهران لتعزيز وتعميق شراكتهما الاستراتيجية الشاملة.

ومع اهتمام قيادات كلا الجانبين بتعزيز مزيد من أوجه التعاون ودعم الترابط الثنائي بينهما، ففي ١٥ يناير ٢٠٢٢ أعلن وزير الخارجية الايراني "حسين أمير عبد اللهيان" ونظيره الصيني "وانج يي" عن البدء في تنفيذ الشراكة الاستراتيجية الشاملة لمدة ٢٥ عاماً والتي وقعتها البلدان في مارس ٢٠٢١ بعد خمس سنوات من المفاوضات (منذ ٢٠١٦). ومنذ ذلك التاريخ ثار جدل واسع حول مضمون هذا الاتفاق، والدوافع التي تقف ورائه، وتداعياته الاستراتيجية المتوقعة.

أولاً: المشكلة البحثية والتساؤلات

على الرغم من عمق التعاون الثنائى الصينى-الايرانى والذى يتم تدعيمه بصورة جلية يوماً بعد يوم فى كافة المجالات، ووحدة الرؤى تجاه التحديات العالمية، إلا أنه ومع اعلان البدء فى تنفيذ اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين والتى مزمع تنفيذها لمدة ٢٥ عاماً، وقد تم اثارة العديد من حالات الجدل الواسع النطاق حول هذه الاتفاقية. ويرجع احتدام هذا الجدل إلى طبيعة المرحلة الراهنة فى العلاقات الصينية-الأمريكية من ناحية، والعلاقات الايرانية-الأمريكية من ناحية أخرى، وطبيعة الأوضاع الداخلية فى إيران من ناحية ثالثة، فضلاً عن وجود نماذج لشراكات استراتيجية صينية طويلة الأمد نسبياً مع دول أخرى على مسار "الحزام والطريق"، ترتب عليها تحول هذه الدول إلى مراكز إقليمية أو نقطة ارتكاز صينية، وهنا يبرز النموذج الباكستانى الأكثر وضوحاً فى هذا السياق، الأمر الذي يفتح المجال حول إمكانية محاكاة العلاقات الصينية-الايرانية لهذا النموذج.

في هذا السياق، تهتم هذه الدراسة برسم اطار علمي يساهم في فهم وتحليل الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تم التوقيع عليها بين الجانبين، ويساعد الدراسات المستقبلية في رسم السيناريوهات المستقبلية لهذه الشراكة الاستراتيجية. ذلك من خلال تركيز الدراسة على استعراض الواقع العملي للعلاقات بين بكين وطهران من خلال تحليل واقع التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بالإضافة إلى تحديات العمل المشترك الصيني الإيراني، والسيناريوهات المستقبلية لهذا التعاون.

وعليه، فإن هذه الدراسة تركز على تساؤل رئيسي يدور حول: ماهي المصالح المشتركة للدولتين، وأهم أبعاد الشراكة الاستراتيجية بينهما، وماهي التحديات المشتركة التي يواجهها الجانبين في اطار تعزيز علاقاتهما، والسيناريوهات المستقبلية لهذا التعاون؟ هذا التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة، إنما يساهم في فهم الديناميكية الجديدة والاستراتيجية الشاملة المتنامية الشراكة بين البلدين، وكذلك تأثير قرار واشنطن بالانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على مستقبل التعاون الثنائي بين البلدين.

ثانياً: أهداف الدراسة

من منطلق ماسبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل عدد من الأهداف الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لبكين فيما يتعلق بعلاقتها مع طهران، بالإضافة إلى الوقوف على القيود الجيوسياسية الكبيرة التى تقف أمام تعزيز هذه العلاقة بين الجانبين. كما تهتم هذه الدراسة بتقييم المساعدة الاقتصادية الصينية لإيران، من خلال كون الصين أكبر سوق استيراد وتصدير لإيران ومستثمر مهم فى البنية التحتية للطاقة والنقل. أخيراً، تحلل الدراسة التعاون الدفاعي الصيني الإيراني، بما في ذلك القيود المرتبطة

برغبة الصين فى موازنة شراكتها العسكرية مع إيران بأسهمها المهمة الأخرى فى الشرق الأوسط، خاصةً فى اطار تدهور العلاقات الايرانية –السعودية والدور الكبير الذى لعبته بكين فى تقريب وجهات النظر بين الجانبين ونجاحها فى تحقيق المصالحة فى ١٠ مارس ٢٠٢٣. وتختتم هذه الدراسة بتحليل لتداعيات العلاقات الصينية الإيرانية على مصالح الولايات المتحدة، أو تحليل القيود الجزائية التى تفرضها الولايات المتحدة على طهران وأثرها على التعاون الصيني الايراني، بالإضافة إلى تحديات العمل المشترك بين الجانبين.

ثالثاً: منهج الدراسة

عند دراسة أية ظاهرة، تقتضى ضرورة البحث العلمى–خاصةً فى حقل العلاقات الدولية– تحديد الأداة المنهجية التى تمثل الوسيلة للوصول إلى النتائج المنطقية المرجوة من البحث، لذلك فإن هذه الدراسة إنما تعتمد على المنهج الوصفى التحليلى، هذا المنهج الذى يجمع بين منهجين علميين أساسيين هما المنهج التحليلى والمنهج الوصفى، حيث يكون المنهج الوصفى هو الأساس فى دراسة الظاهرة، ويساعده المنهج التحليلى على معرفتها وتحليلها وإيجاد الحلول الناجحة لها، مما يؤدى إلى نجاح العملية البحثية. وبالتالى فإن هذا المنهج يعتبر من أكثر المناهج ملائمة للموضوع محل الدراسة، حيث يلعب دوراً هاماً فى شرح المشكلة البحثية وفى المساعدة على التنبؤ بالمستقبل. كما أن هذا المنهج يساعد فى جمع المعلومات والبيانات بدقة ثم دراسة وتحليل هذه المعلومات للتوصل إلى تفسيرات دقيقة وحلول منطقية. وعليه، فإن الباحثة ستعتمد على هذا المنهج فى دراستها لتحليل التقارب بين الجانبين الصينى والايرانى، وتفسير منظومة المصالح المشتركة بين الجانبين. واللجوء لهذا المنهج إنما يمكن الباحثة من تحليل جزئيات العلاقات بين الجانبين، وصولاً إلى نتائج عامة للحكم على مسار العلاقات و الشراكة فيما بينهما.

رابعاً: الدراسات السابقة

اضطلعت الباحثة على عدد من الدراسات المعنية بالعلاقات الصينية الايرانية، وتم تقسيم هذه الدراسات السابقة إلى عدد أربعة محاول أساسية: المحور الأول ركزت فيه الدراسات على دراسة الشراكة الاستراتيجية الصينية الايرانية: الفرص والتحديات [١]، حيث اهتمت بالإجابة على تساؤل رئيسى يدور حول موقع ايران فى سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، وهل سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط تتركز بالأساس فى مواجهة الولايات المتحدة، أم أنها لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الجانبين الصينى والايرانى. وقد وضعت هذه الدراسة فرضية أساسية تدور حول أن الهدف الصينى من التعاون مع الجانب الايرانى إنما هو هدف اقتصادى تماماً، ويمكن أن يتناول التعاون العسكرى ومبيعات السلاح وغيرها من أشكال التعاون الدولى الثنائى. وقد استنتجت الدراسة أن التعاون الثنائى بين الجانبين إنما يهدف بالأساس إلى التعاون الاقتصادى والذى يساهم فى تعزيز مكانة الصين فى الإقليم، وأكدت الدراسة على ضرورة تعاون الجانبين في تحديد التحديات المشتركة خاصةً تلك المرتبطة بالجوانب الأمنية. دراسة

أخرى، تؤكد على عمق العلاقات الصينية الايرانية، خاصةً أنها تمثل أكثر تعارضاً مع النظام الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تؤكد هذه الدراسة على عامل هام والمتمثل فى تخوف الصين فى اطار علاقتها مع ايران من احتمال نشوب صراع مسلح بين هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة، الأمر الذى سيترتب عليه زعزعة استقرار اسواق الطاقة التى تعتمد عليها الصين. أما المحور الثانى من الدراسات السابقة، فهى تلك الدراسات التى اهتمت برسم سيناريوهات مستقبلية للشراكة بين الجانبين(٢)، حيث ركزت على احتمالية تأثر مستقبل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين الصينى والايرانى ورؤية دمج إيران فى اطار مبادرة الحزام والطريق بعاملين رئيسيين: الأول هو عامل علاقة طهران بواشنطن والتنافس السعودى الايرانى، أما العامل الثانى، فهو المرتبط بعلاقة طهران المتوترة مع دول الخليج، ولاسيما التنافس الايرانى السعودى فيكون الحفاظ على توازن الصين بين ايران والمملكة العربية السعودية أكثر صعوبة فى المستقبل بسبب التوتر المتزايد بين الجانبين، ومن المرجح أن يؤدى هذا الوضع إلى إبطاء تقدم مبادرة الحزام والطريق وخلق توترات مع دول الخليج الأمر الذى يواجه بكين بخيارات صعبة حول كيفية التعامل مع المنافسة الايرانية السعودية. أما بالنسبة للمحور الثالث من محاور الدراسات المستقبلية فهو الذى ركزت فيه الدراسات على التهديدات الدولية وعنصر الطاقة فى العلاقات الصينية الإيرانية(٣). كما ركزت هذه الدراسات على عامل تخلى أوروبا عن التعاون مع ايران منذ توقيع بريطانيا، فرنسا، وألمانيا على الاتفاق النووى ٢٠١٥، واحجام هذه الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه إيران بموجب الاتفاق، الأمر الذى دفع ايران بشكل كبير إلى البحث عن شريك أخر تمثل فى الشريك الصينى، الذى نجح فى ملىء الفراغ الذى خلفه الافتقار إلى الأعمال التجارية مع الشركات الأوروبية وأمريكا الشمالية. هذه الدراسات ركزت على تهديد النزاعات الدولية لأمن الطاقة والنمو الاقتصادى فى البلدان المستوردة للطاقة، وتأثير توترات العلاقات الأمريكية الايرانية على انتاج الطاقة فى الصين والتجارة والامداد. وفى دراسة أكدت على تضافر الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية بين الصين وايران وسعى ايران لأن تصبح مركزاً أساسياً للنقل والطاقة فى النظام الاقتصادى الناشىء الذى تقوده الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق. إلا أن الدراسة طرحت شركاء أخرين مهمين بالنسبة لإيران وهى من جانبها تسعى باهتمام لتدعيم علاقاتها معهم مثل الهند وتنويع شركاءها، وبالتالى فإن سعى ايران لدعم علاقاتها مع الصين لم يأتى نتيجة الاستراتيجية الصينية فحسب، بل نجم عن الاستراتيجية الغربية التي تعتمد على العقوبات وممارسة الضغوط القصوى.

ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة التى بين أيدينا إنما تحاول فهم مصالح الجانبين الصينى والإيرانى فى دعم العلاقات فيما بينهما، وأهم أبعاد الشراكة فيما بينهما، وتداعيات هذا التعاون على منطقة الخليج، ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة من

جانب، وأثر العقوبات الأمريكية على هذا التعاون من جانب أخر، مع رسم سيناريوهات مستقبلية لهذا التعاون.

خامساً: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية بعد المقدمة والاشكالية وأهداف الدراسة: رسم المحور الأول مصالح الطرفين من دعم وتعزيز العلاقات فيما بينهما، أما المحور الثانى فتناول أبعاد التعاون والتوافق بين الجانبين مع تناوله لتداعيات هذا التعاون الثنائى على المصالح الاستراتيجية لدول الخليج العربى، ولمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط. أما المحور الثالث والأخير فتناول عدد من معوقات العمل المشترك الصينى الايرانى والسيناريوهات المستقبلية لهذا التعاون، وخاتمة والنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: المصالح المشتركة الصينية –الايرانية

تتعدد المصالح التى تبنى عليها العلاقات الثنائية بين الجانبين الصينى والايرانى، والتى تتميز بأن كلاً منهما يعتبر شريكاً موثوقاً بالنسبة للأخر في مواجهة سياسات الضغط الأمريكى. وتتمثل هذه المصالح فيما يلي:

١- عمق وإيجابية العلاقات الثنائية

تكمن جذور العلاقات الصينية الإيرانية فى التعاون البراجماتى فى مجالات الاهتمام المتداخلة، لكنها تطورت فى السنوات الأخيرة –وبشكل ملحوظ- إلى شراكة أكثر تعارضاً بشكل واضح مع النظام الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة. فعلى الجانب الصينى، فقد روجت بكين لنفسها بشكل أكثر حزماً كبديل للقيادة العالمية للولايات المتحدة، الأمر الذى جعلها تنتقد بشدة النظام الدولى الحالى، والذى يعتبره كلا البلدين على أنه نظام أحادى القطبية غير عادل ومهدد لمصالحهما [٤]. فى الوقت الذى تنظر فيه إيران إلى الصين بإعتبارها إحدى القوى العالمية الوحيدة التى لديها القدرة على توفير الحماية الدبلوماسية لها ضد الضغط الأمريكى، خاصة وأن الخبرة الايرانية مع بكين تتسم بالدعم الدائم والذى يرجع إلى الأيام الأولى للجمهورية الإسلامية، والتى تمثلت فى عمليات نقل الأسلحة والتعاون فى مجال الطاقة. هذا التعاون الذى استمر خلال الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) من خلال تزويد بكين لطهران بطائرات مقاتلة وصواريخ أرض جو وقاذفات صواريخ ودبابات ومدفعية، كما قدمت بكين مساعدة كبيرة لطهران فى تطوير برامجها الصاروخية والنووية فى فترة الثمانينيات والتسعينيات[٥].

وبنهاية عقد التسعينيات ومع انتهاج الصين لسياسة أكثر انفتاحاً على العالم لتسويق منتجاتها من ناحية، والحصول على النفط من ناحية أخرى، عادت علاقاتها مع إيران بشكل أقوى، حيث مثلت هذه الأخيرة أحد أهم البدائل النفطية المهمة للصين. والذى ساهم فى تعميق مزيد من علاقات التعاون بين الجانبين هو انتهاج واشنطن لسياسة واحدة ذات اتجاهين للدولتين: الأولى: سياسة العقوبات تجاه كلاً منهما، حيث رفضت الصين إحالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن، ووقعت مع إيران اتفاق الشراكة

الاستراتيجية الشاملة ٢٠١٥، ورفعت مستوى التعاون الاقتصادى الاستثمارى، ورفضت الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى وعودة العمل بالعقوبات ضد إيران ٢٠١٨. وثانياً: اتباع الولايات المتحدة سياسة التطويق تجاه الصين الصاعدة فى شرق آسيا، ذلك للحفاظ على موقعها فى قيادة النظام الدولي، وإيران القوة الإقليمية في الشرق الأوسط للحفاظ على التفوق النوعى لإسرائيل [٦].

ومن الملاحظ اليوم، تتخذ بكين جانب طهران بانتظام فى الخلافات مع واشنطن. وعلى الرغم من دعمها الخطابى لطهران، فإن الصين قلقة من أن زيادة مواجهة إيران قد تؤدى إلى اندلاع صراع كامل بين الولايات المتحدة وإيران من شأنه أن يعيق وصول الصين إلى أسواق الطاقة فى المنطقة [٧]. علاوة على ذلك، تريد بكين تحقيق توازن بين شركائها المختلفين فى المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كانت بكين تنجذب نحو الدول العربية فى مجلس التعاون الخليجى (GCC) لتلبية مطالبها المتزايدة من الطاقة، خاصةً ابتداءً من منتصف التسعينيات والتى تسارعت بعدها العقوبات التى قادتها الولايات المتحدة ضد إيران. وبالتالى، يمكن الاشارة فى هذا المقام إلى التأكيد على أن مسيرة العلاقات الصينية الإيرانية خالية من أية رواسب سلبية كالصراعات والحروب أو أى نوع من أنواع الاستعمار أو الاحتلال، الأمر الذي لعب دوراً بارزاً فى بناء جسور الثقة بين الدولتين وتقوية علاقاتهما البينية.

٢- وحدة النظرة تجاه مخاطر الولايات المتحدة الأمريكية

مع مطلع التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة وبروز القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع التحالف الأمريكى الصينى الذى كان متواجداً إبان فترة الحرب الباردة لحصار الاتحاد السوفيتى -سابقاً-، وبدأت تظهر سياسة المنافسة الصينية للولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، اتباع سياسة خارجية للولايات المتحدة تجاه إيران تدعو إلى تحجيمها نظراً لما تمثلة كخطر مهدد لمكانة حلفاء أمريكا الاستراتيجيين كإسرائيل، ودول الخليج العربى، الأمر الذى ترتب عليه اتباع الولايات المتحدة لسياسة التحجيم والتطويق تجاه كلاً من الصين -المنافسة- وإيران -المهددة- على النحو التالى:

أ- بالنسبة لسياسة التحجيم الأمريكى تجاه الصين، اعادت الولايات المتحدة فى مطلع التسعينيات وتفردها بقيادة النظام الدولى ترتيب أوراقها وتحديد حلفائها وخصومها، وتحديد وضع الصين بإعتبارها خطر صاعد على قيادة الولايات المتحدة للعالم، الأمر الذى اتضح بصورة جلية فى الرفض الأمريكى لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حتى عام ٢٠٠١ وأحداث ١١ سبتمبر وإدراك أمريكا لأهمية الصين فى مكافحة الارهاب بعد اتفاق وجهات نظر الجانبين على خطر الارهاب، كذلك اهتمام الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية تعاون نووى مع الهند تمكنها من استيراد التكنولوجيا النووية، الأمر الذي يمثل مهدد للصين الصاعدة [٨].

وفى هذا السياق، تبنت الادارات الأمريكية المتعاقبة سياسات دعت إلى تطويق الصين، فقد تبنى الرئيس الأمريكى السابق "باراك أوباما" سياسة الاتجاه شرقاً نحو خصوم الصين التقليديين، وتقوية علاقته مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند، وإقامة شراكات جديدة مع دول مجاورة للصين مثل بروناي، بنجلاديش، اندونيسيا، ماليزيا، وسنغافورة.

ومع تولى "ترامب" سدة الحكم، شن حرب تجارية ضد الصين بفرض إدارته فى يوليو ٢٠١٨ رسوماً متوالية وصلت فى أغسطس ٢٠١٩ لنحو ٣٠% على الواردات الصينية بقيمة ٤٥٠ مليار دولار، الأمر الذى دفع بكين إلى تنفيذ إجراءات انتقامية مماثلة بفرضها رسوماً على الواردات الأمريكية بقيمة ١٧٠ مليار دولار [٩]. كما اتبعت واشنطن سياسة توجيه الاتهامات لإدارة بكين حول أزمة كورونا، واتهامها بإخفاء معلومات هامة حول الفيروس المستجد.

ويمكن تبيان أسباب تخوف الولايات المتحدة من الصعود الصينى وتحولها إلى قطب دولى يمتلك المقدرات التى تنافس الولايات المتحدة بالنظر إلى الاعتبارات الأتية: تمتع بكين بحق النقض الذى يجعلها تمتلك أحد أوراق الضغط الدولى فى قرارات مجلس الأمن، ما تمتلكه الصين من قدرات اقتصادية وعسكرية، واحتلالها للمركز الثانى اقتصادياً بعد الولايات المتحدة والثالث عسكرياً بعد الولايات المتحدة وروسيا، من حيث مؤشر القوة، حجم الانفاق العسكرى، عدد أفراد الجيش، حجم الطائرات والصواريخ الجوية والبرية والبحرية. كما أن الصين تعتبر أحد أهم الأعضاء المؤسسين لمنظمة شنغهاى التى ينظر إليها الكثير باعتبارها تحالفاً عسكرياً أكثر من كونه منظمة للتنسيق بين أهداف ومصالح أعضائها، الأمر الذى أصبح ينظر إلى المنظمة باعتبارها قوة إقليمية مهددة للمصالح الأمريكية فى آسيا الوسطى [١٠].

ومع تأسيس الصين للبنك الآسيوى للأستثمار فى البنية التحتية وما يمثله من منافس قوى دولى مهدد للهيمنة المالية العالمية للمؤسسات المالية الغربية والتي يأتي على رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ب- أما بالنسبة لسياسة التحجيم الأمريكى تجاه طهران، فقد سعت واشنطن إلى تحجيم تفرد ايران بالقيادة الإقليمية للمنطقة، الأمر الذى دفع الرئيس الأسبق "بوش" الابن إلى وصفها بالدولة الراعية للارهاب، كما حاولت أدارة باراك اوباما احتواءها ودمجها فى المجتمع الدولى بتوقيعها على الاتفاق النووى ٢٠١٥، وأعلنت إدارة ترامب انسحابها من الاتفاق النووى فى مايو ٢٠١٨ مع عودة العمل بالعقوبات الاقتصادية، ثم إلغائها الاعفاءات للدول الثمانية المستثناه للحصول على النفط الايرانى مطلع ٢٠١٩، ثم تابعت الولايات المتحدة عقوباتها على عدة قطاعات إيرانية حيوية، وصنفت الحرس الثوري الايراني بإعتباره منظمة إرهابية.

ثانياً: أبعاد الشراكة الاستراتيجية الصينية – الايرانية

شهدت العلاقات الصينية الإيرانية نمواً مطرداً فى السنوات القليلة الماضية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، السياسية–الاستراتيجية، والتعاون فى مجال الدفاع والعلاقات العسكرية. هذا التعاون بين الجانبين إنما يتم من خلال وحدة المصالح تجاه عدد من السياسات والقضايا محل الاهتمام المشترك. وفيما يلى تتناول الدراسة تطور العلاقات بين الجانبين فى هذه المجالات، وأهم المصالح المشتركة فيما بينهما.

(١) التعاون الاقتصادى والتجارى

اتسمت العلاقات الاقتصادية بين بكين وطهران تذبذباً صارخاً مابين الصعود والهبوط من فترة حكم شاه إيران، والتى اتسمت بالفتور والضعف الناتج عن اهتمامات سياسته الخارجية بالدائرة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، فى مقابل تعاون اقتصادى مع الصين وصل إلى نصف فى المائة، فى الوقت الذى وصل فيه التعاون مع الولايات المتحدة إلى ٤٥% [١١]. ومع اندلاع الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وقد مرت العلاقات الاقتصادية بين بكين وطهران بمجموعة من المراحل التى بدأت بمساندة بكين لطهران خلال حرب هذه الأخيرة مع العراق، ثم تطورت العلاقات لمحاولات بناء جسور الثقة من خلال عمليات الصين فى اعادة إعمار إيران بعد الحرب، ثم تطورت العلاقات لتسعى إلى محاولات التوطيد والمساعدة فى بناء المشروعات التنموية الكبرى، ثم مرحلة الشراكة التجارية الأساسية والمتنامية منذ ٢٠٠٦ حتى اليوم.

هذا، وبعد عقود من العقوبات المعوقة للأقتصاد الايرانى وما ترتب عليه من ضعف، مثلت التجارة مع الصين شريان حياة اقتصادياً للنظام الإيرانى. الأمر الذى منح الصين نفوذاً كبيراً فى العلاقة، والتى تستمر فى التعمق مع تنويع الصين لمشاركتها الاقتصادية لتشمل الاستثمار فى الصناعات الإيرانية الهامة مثل الطاقة والتعدين والنقل. ومن الملاحظ أن حجم التجارة بين البلدين قد تضاعف منذ العام ٢٠٠٥، وزادت حجم الصادرات النفطية الإيرانية للصين بدرجة كبيرة إلى أن أصبحت إيران أكبر مصدرى النفط للصين بعد السعودية. فقد حلت الصين محل أوروبا كأكبر مورد لإيران للمكونات الصناعية وآلات التصنيع بحلول عام ٢٠٠٨ [١٢]. وفى عام ٢٠١٠ وصل حجم التبادل التجارى بين الجانبين ١٠ مليار دولار، ٤٤% منه صادرات إيرانية للصين، وأصبحت هذه الأخيرة أكبر مشترٍ للنفط الإيرانى محتلة بذلك مركز اليابان [١٣]. وفى المقابل زادت الصين من صادراتها فى مختلف المجالات إلى إيران من بضائع وسلع استهلاكية ومنتجات صناعية وكهربائية وقطع غيار صناعية متنوعة غزت الأسواق الإيرانية . فى الوقت نفسه، فإن قدرة الصين على التعامل اقتصادياً مع إيران مقيدة بالعقوبات الدولية وشراكاتها مع دول الخليج.

وفى هذا الاطار، يمكن ملاحظة أن التبادلات التجارية بين بكين وطهران خلال فترة فرض العقوبات الدولية على هذه الأخيرة، لم تشهد تراجعاً حاداً، فخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، وهى فترة فرض العقوبات الاقتصادية على قطاعات التجارة والنفط أصبحت الصين الشريك التجارى الأول لإيران، ومثلت تجارة إيران مع الصين أكثر من ربع تجارتها مع كل دول العالم وهذا فى عام ٢٠١١. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت الصين هى الشريك التجاري الأكبر بالنسبة لإيران، إذ بلغ حجم التجارة الصينية مع إيران ٤٠% [١٤].

نمت بشكل ملحوظ التبادلات التجارية بين الجانبين خلال ٢٠١٢-٢٠١٤، بأكثر من تسعة أضعاف من ٥,٦ مليار دولار إلى ٥١,٨ مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، قبل أن تنخفض بعد أن دخلت دول أخرى السوق الإيرانى من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة [١٥] مقارنة بالتوسع المطرد فى العلاقات التجارية الصينية الإيرانية، انخفضت التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبى بنسبة ٥٥ بالمائة خلال نفس الفترة [١٦]. إلا أنها شهدت تراجعاً خلال العامين ٢٠١٥، ٢٠١٦ لتعاود الارتفاع مجدداً مع دخول الاتفاق النووى حيز التنفيذ عام ٢٠١٦ ورفع العقوبات الدولية عن إيران [١٧].

هذا، وقد حددت البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية أهدافًا طموحة لزيادة التجارة والاستثمار مع إيران، على الرغم من أن النتائج العملية كانت أكثر تواضعاً. ففى اتفاقية التعاون التى تم توقيعها مؤخرًا لمدة ٢٥ عامًا، وعدت الحكومة الصينية بزيادة الاستثمار فى إيران بمقدار ٤٠٠ مليار دولار في قطاعات مثل النقل والموانئ والاتصالات مقابل النفط المخفض [١٨].

على الرغم من أن التجارة والاستثمار الصينى فى إيران لديها نمت بمرور الوقت، لكنها لا تزال أقل بكثير من أهدافها المعلنة، حيث بلغت التجارة الثنائية فى عام ٢٠٢٠ ١٤,٩ مليار دولار فقط، وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٩ ما يزيد قليلاً عن ٣ مليارات دولار [١٩].

أما بالنسبة للاستثمار الصينى فى إيران، يلاحظ أنه يشهد توسعاً كبيراً، حيث ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر -الذى يقيس القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبى بدلاً من التدفقات فى وقت معين- بنسبة ٥٤١ فى المائة من ٤٦٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى ٣ مليارات دولار فى عام ٢٠١٩، مع تركز الاستثمارات بشكل أساسي في قطاع الطاقة والمواد الخام [٢٠]، **بلغ إجمالي استثمارات بكين في إيران ٣,٦ مليار دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بـــ ٧,١ مليار دولار فى ٢٠١٦-٢٠١٧.**

فى عام ٢٠٢٠، بلغت التجارة بين الصين وإيران ١٤,٩ مليار دولار، فى حين بلغت قيمة التجارة الصينية مع السعودية والإمارات ٦٧,٢ مليار دولار و٤٩,٣ مليار دولار على التوالى، وكما هو معلوم أن النفط يمثل يلعب دوراً هاماً من إجمالى واردات الصين من هذه الدول. فتعتبر دول الخليج (السعودية- والإمارات العربية المتحدة) قادران على تصدير كميات كبيرة للمساعدة في تلبية طلب الصين الهائل على الطاقة، بينما تمنع العقوبات إيران من القيام بذلك.

هذا، وترسم معدلات نمو مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر الصينى فى إيران مقابل دول مجلس التعاون الخليجى صورة مماثلة. فبين عامى ٢٠١٠ و٢٠١٩، نما مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر الصينى فى إيران بنسبة ٣٢٧ فى المائة، فى حين بلغ متوسط الزيادة فى مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر عبر دول مجلس التعاون الخليجى ١,٩٤١ فى المائة. تشير الاتجاهات فى الاستثمار الأجنبى المباشر الصينى أيضًا إلى أنه على الرغم من التوقيع على مبادرة الحزام والطريق مع إيران، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تفوقت في المنافسة على الاستثمارات الصينية والعقود في كل من النقل والبنية التحتية للطاقة.

وجدير بالذكر فى هذا المقام الاشارة إلى أنه مع تزايد عزلة إيران فى ظل العقوبات الاقتصادية، أصبحت الصين أكبر سوق للاستيراد والتصدير فى البلاد. حيث تستورد الصين النفط الخام من إيران، بينما تستورد إيران السلع المصنعة ذات القيمة المضافة، مثل الآلات والمعدات الصناعية من الصين. تعمل القطاعات الاستخراجية الإيرانية على تغذية اقتصادها وتوفر النقد الأجنبى الذى تحتاجه لاستيراد الإمدادات الحيوية من الخارج. وتعد هذه القطاعات –أيضاً– من المستفيدين المهمين للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تهيمن الصين وروسيا –تقليديًا– على الاستثمار الأجنبى فى قطاع الطاقة. كما تصدرت الصين قائمة الدول التى أعلنت عن استثمارات جديدة فى إيران بين عامى ٢٠٠٣ وسبتمبر ٢٠٢٠ مع ٢١ مشروعًا جديدًا للاستثمار الأجنبى المباشر، تليها ألمانيا بـ ١٨ مشروعًا وروسيا بـ ١٥,٦٨[٢١]، ومع ذلك، نظرًا لإعادة فرض العقوبات الأمريكية فى عام ٢٠١٨، لم يتم تنفيذ سوى عدد قليل جدًا من المشاريع، وتم الإعلان عن ثلاثة مشاريع جديدة فقط بين عامى ٢٠١٩ وسبتمبر ٢٠٢٠ [٢٢]. فبعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية، شهدت إيران انخفاضاً ثابتاً فى الاستثمار الأجنبى المباشر العالمى، التى بلغت ذروتها فى عام ٢٠١٧ عند ٥ مليارات دولار لكنها تراجعت إلى ٧٠ فى المائة إلى ١,٥ مليار دولار فقط فى عام ٢٠١٩ [٢٣]. ومنذ ذلك الوقت، شكلت الصين ٥ فى المائة فقط من مخزون الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد لإيران من أعلى مستوى قدره ٨ فى المائة فى عام ٢٠١٤، وفى السنوات الأخيرة سجلت صافى تصفية للأصول الإيرانية بما يتماشى مع إجمالى اتجاه انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إيران. بمعنى أن أهداف الصين فى عام ٢٠١٦ لتوسيع الاستثمار فى إيران لم تتمكن من تحقيقها، مما يلقى بظلال من الشك حول مدى قدرة الصين أن تفى بإلتزامها بتمويل ٤٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الجديدة بموجب اتفاقية التعاون التي تم توقيعها مؤخرًا ومدتها ٢٥ عامًا.

هذا، ونظرًا لانتهاء الإعفاءات من العقوبات الأمريكية مع انهيار أسعار النفط وسط جائحة COVID-19 فى عام ٢٠٢٠، بدأت إيران مؤخرًا فقط في مواجهة عجز في الحساب الجاري، مما عجل بحاجتها إلى رأس المال الأجنبي .

أما بالنسبة للتعاون الطاقى بين الجانبين الصينى والايرانى وهو يعتبر أحد أهم المجالات الواعدة للتعاون، فتهدف المشاركة الصينية مع قطاعى الطاقة والتعدين الإيرانيين إلى دعم الطلب المتزايد على الطاقة فى الصين، حيث من المتوقع أن تصل الصين إلى ذروة الطلب على النفط والفحم والغاز الطبيعي في ٢٠٢٥ و٢٠٣٥ و٢٠٤٠ على التوالي [٢٤]. حيث يشكل التعاون في مجال الطاقة أحد العناصر الرئيسية في إطار مبادرة الحزام والطريق ويضع استثمارات صينية واسعة النطاق في صناعة الطاقة الإيرانية. فالاستفادة متبادلة بين الجانبين، حيث تقدم بكين لطهران سوقاً لموانئها للطاقة والاستثمارات الصينية في البنية التحتية لهذا المجال، وتمكّن إيران بدورها الصين من تنويع مصادر طاقتها، حتى لا تعتمد بشكل مفرط على السعودية أو روسيا.

وفي اطار الاحتياج الصيني المتزايد للموارد الطاقية، فالمؤشرات تؤكد على امتلاك إيران بعضًا من أكبر الرواسب المؤكدة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، تحتوي رواسب طهران على ما يقدر بـــ ١٥٧ مليار برميل من النفط الخام و١،١٩٣ تريليون قدم مكعب أخرى من الغاز الطبيعي، مما يجعلها تمثل رابع وثاني أكبر رواسب في العالم، على التوالي [٢٥]. إن وفرة احتياطيات الطاقة، وقرب إيران النسبي من الصين، وموقعها الجغرافي السياسي في الشرق الأوسط تجعل إيران –أحد أهم منتجي النفط في العالم– شريكاً جذاباً واستراتيجياً للصين بإعتبارها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، كما أن إيران هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لديها القدرة على تلبية جزء من احتياجات الصين من النفط والغاز عبر البر والبحر معاً. فحالياً، تتم جميع صادرات النفط الإيراني إلى الصين عن طريق البحر، لكن آسيا الوسطى وباكستان طريقان بريان محتملان يمكن أن يربطا موارد الطاقة الإيرانية بالسوق الصيني. علاوة على ذلك، يمكّنها موقع إيران من ربط البنية التحتية للطاقة في دول الشرق الأوسط المشاركة في مبادرة الحزام والطريق. وبالفعل، قامت طهران بربط أجزاء من بنيتها التحتية للطاقة ببعض دول طريق الحرير المهمة الأخرى مثل تركمنستان وتركيا وباكستان. إن تطوير العلاقات بين طهران وهذه الدول في شكل مبادرات تعاون ثلاثية منفصلة بمشاركة واستثمار الشركات الصينية يمكن اعتباره مجالًا محتملًا آخر للتعاون [٢٦].

وفي اطار أهمية التعاون الطاقي الثنائي بين الجانبين، يلاحظ أن الاستثمار الصيني الأكثر أهمية في قطاع الطاقة الإيراني قد تم في عصر خطة العمل الشاملة المشتركة، عندما تم توقيع عقد بقيمة ٤،٨٧٩ مليار دولار بين شركة النفط الوطنية الإيرانية، وكان كونسورتيوم يتكون من توتال (شركة نفط وغاز فرنسية متكاملة متعددة الجنسيات)، سي إن بي سي، وشركة بتروبارس الإيرانية، لتطوير المرحلة ١١ من حقل جنوب فارس للغاز –أكبر حقل غاز في العالم– وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع ٤٠٠ ألف برميل في اليوم. نص العقد على حصة ٥٠،١٪ و ٣٠٪ لشركة Total وCNPC على التوالي، مع تمتع Petro pars بالنسبة المتبقية البالغة ١٩٪ [٢٧]. ومع ذلك، بعد وقت قصير من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، أعلن توتال أن استمراره في المشروع سيعتمد على ما إذا كان بإمكانه تأمين إعفاء من العقوبات من

واشنطن. ونتيجة لذلك، أعلنت وزارة النفط الإيرانية عن تسليم حصة توتال في العقد إلى شركة CNPC ([٢٨]).

أضف إلى الاستثمار الصينى فى مجال النفط الايرانى، فإن الصين أيضاً تهتم بالاستثمار فى مجال صناعات الألومنيوم والصُلب والذهب والنحاس الإيرانية التى تهدف إلى ضمان إمداد آمن للصناعات الحيوية مثل التصنيع المتقدم. فمن بين الشركات الصينية المهتمة: شركة الهندسة والبناء الأجنبية (NFC) التابعة للصناعة المعدنية غير الحديدية الصينية المملوكة للدولة فى تطوير صناعة تعدين الألومنيوم فى إيران، وابتداءً من عام ٢٠١١ تقريباً، قدمت معدات بقيمة ٤٥,٧ مليون دولار، أو ٤٠ فى المائة من الإجمالى اللازم لإنشاء مصفاة الألومنيوم فى (Jajarm) ججارم) شمال شرق إيران ([٢٩]).

ومن بين مجالات التعاون الاقتصادى الصينى الايرانى، هو تمويل البنية التحتية للنقل الإيرانية لدفع التكامل الإقليمى بالنسبة للصين فى إطار مبادرة الحزام والطريق. فيعتبر موقع إيران الجغرافى على مفترق الطرق بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا يجعلها مركزاً إقليمياً مهماً بالنسبة للصين فى إطار سعيها نحو تحقيق التكامل فى مبادرة الحزام والطريق. الأمر الذى دفع بكين إلى الاستثمار فى البنية التحتية للنقل السطحى لتحسين اتصال إيران المحلى والدولى ([٣٠]). فالممر الاقتصادى بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، وهو أحد أفرع المبادرة الصينية، يمر عبر إيران فى طريقه إلى أوروبا ويربط البلاد بالصين عبر كازاخستان وقرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان. يستفيد الممر من خطوط الشحن الحالية والمبنية حديثاً بين الدول، مع ما لا يقل عن ٢ مليار دولار من الاستثمارات والعقود الصينية المكرسة حتى الآن لدمج شبكات النقل في المنطقة ([٣١]).

وفقاً لشراكة الصين الاستراتيجية الشاملة مع إيران، يعد تسهيل الاتصال أحد العناصر المهمة لدمج إيران في إطار مبادرة الحزام والطريق. تحتاج إيران إلى تحسين اتصالات البنية التحتية الخاصة بها وتكييف أنظمتها التقنية مع تلك الخاصة بالدول الأخرى في إطار مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي سيترتب عليه قيام بكين وطهران بالمساهمة بشكل مشترك في تطوير طرق النقل الدولية وإنشاء شبكة بنية تحتية يمكن أن تربط بشكل تدريجي مناطق في آسيا وأجزاء من آسيا وإفريقيا وأوروبا ([٣٢]).

الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية اللوجستية هو تحسين اتصالات شبكة السكك الحديدية الوطنية بشبكات السكك الحديدية المجاورة. حيث يعتبر تطوير إيران لطرق النقل الدولية أمراً حاسماً لأولويات التجارة الصينية، لتوسيع التجارة مع تركيا وتوسيع وصول بضائعها إلى الموانئ الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز. وتعد السكك الحديدية الإيرانية بمثابة روابط رئيسية فى الطرق عبر كل من آسيا الوسطى والقوقاز. وعليه، تعتزم بكين تطوير الاتصال الإقليمى لتحسين تسليم السوق للسلع الصينية مع تحسين أمن الموارد للصادرات الإقليمية الرئيسية مثل النفط والغاز والمعادن ([٣٣]). وقد اقترحت

السكك الحديدية الصينية في نوفمبر ٢٠١٥، انشاء خط سكة حديد عالي السرعة لنقل الركاب والبضائع بين الصين وإيران، على أن يبدأ مساره في أورومتشي، عاصمة مقاطعة سينجيانج غربي الصين، وينتهي في طهران على بعد حوالي ٣٢٠٠ كيلومتر (٢٠٠٠ ميل). من هناك ستستمر في النهاية شمال غرب عبر تركيا إلى أوروبا، على طول الطريق، ستتوقف في كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان. تخطط بكين لبناء خط سكة حديد من شأنه أن يقلل الوقت اللازم لنقل البضائع وزيادة القدرة التنافسية للطريق مقابل بدائل الشحن البحري. ستعمل القطارات نفسها بسرعات تصل إلى ٣٠٠ كم / ساعة لقطارات الركاب و١٢٠ كم / ساعة لقطارات الشحن [٣٤].

يمكن النظر إلى الصين على أنها هي المستثمر الرئيسي في مشاريع النقل الإيرانية، وخاصة تطوير السكك الحديدية. يعد مشروع السكك الحديدية عالية السرعة بين طهران وقم وأصفهان، وكهربة سكة حديد طهران– مشهد، بتكلفة تقدر بنحو ٤,٢ مليار دولار، من أهم مشاريع تطوير السكك الحديدية في إيران، حيث تلعب الحكومة الصينية والشركات الصينية أدواراً مهمة فى كليهما [٣٥].

دعمت بكين تطوير البنية التحتية داخل إيران من خلال المساعدة فى تمويل وبناء خطوط وطنية تدمج المناطق النائية للبلاد مع شبكات إقليمية أوسع. ففى عام ٢٠١٨، وقعت شركة China National Machinery Industry Corp المعروفة باسم Sino Mach، عقداً بقيمة ٨٤٥ مليون دولار لبناء خط سكة حديد يربط بين مدينتى همدان وسنندج بغرب إيران، وطريق أخر يربط بين عاصمة سينجيانج أورومتشى وطهران، مما سيجعل هذا الطريق أسرع شهرًا من السفر عن طريق البحر [٣٦]. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت الصين ١,٩ مليار دولار كائتمان لدعم بناء مجموعة سكك حديد الصين المحدودة لخط سكة حديد عالي السرعة من طهران إلى مقاطعة أصفهان الإيرانية [٣٧].

وكان من بين أهم المشاريع التي اتفق عليها الجانبان، مشروع خط سكة حديد طهران – قم – أصفهان فائق السرعة. أما المشروع الثاني المهم في مجال خطوط السكك الحديدية بين البلدين هو مشروع تزويد الكهرباء لخط سكة حديد طهران–مشهد. فيمكن لشبكة السكك الحديدية الإيرانية الاتصال بشبكة باكو – تبليسي – كارس (BTK)، وهو مشروع ربط سكك حديدية إقليمي يربط مباشرة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي بدأ تشغيله في أكتوبر ٢٠١٧. ويعتبر خط السكك الحديدية BTK الذي يتم من خلاله شحن البضائع عبر بحر قزوين من آسيا الوسطى إلى أذربيجان خطوة أساسية في إحياء طريق الحرير التاريخي، حيث سيوفر خط سكة حديد إيراني طريقًا أكثر تماسًا وفعالية من حيث التكلفة. كما أن الربط بين خطوط السكك الحديدية الإيرانية بين الشمال والجنوب سيمثل محورًا عموديًا في الغالب يربط بين ممر الصين الأوسط الشرقى والغربى بالشرق الأوسط وبحر العرب [٣٨].

هذا، وعلى الرغم من أن شركات البناء الصينية قد أنجزت معظم الأعمال فى هذه المشاريع، إلا أن هناك حاجه ايرانية شديدة لتحسين البنية التحتية، فوفقًا لنموذج البنك

الدولى لعام ٢٠١٩ الذى يقدر إجمالى الناتج المحلى وفوائد الرفاهية للبنية التحتية للنقل لمبادرة الحزام والطريق، قد تزيد هذه الاستثمارات من إجمالى الناتج المحلي والرفاهية في إيران بنسبة تصل إلى ٦,١٨ و٥,٣٤ فى المائة على التوالي [٣٩].

(٣) التعاون السياسى والاستراتيجى

عززت الصين انخراطها الدبلوماسى بشكل ملحوظ مع إيران منذ العام ٢٠١٥، بالتزامن مع توقيع الاتفاق النووى الإيرانى (خطة العمل الشاملة المشتركة) والتخفيف التدريجى للعقوبات الدولية على إيران وفقاً للاتفاق، والتى أعقبها زيارة للأمين العام "شى" إلى إيران فى عام ٢٠١٦، ليصبح ثانى زعيم لعضو فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقوم بذلك بعد توقيع الاتفاق (كان الرئيس الروسى فلاديمير بوتين هو الأول) [٤٠].

مثل التوقيع على الاتفاق النووى الايرانى ٢٠١٥ فرصة كبيرة لبكين للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى "شراكة استراتيجية شاملة"، هذه الشراكة تعتبر هى واحدة من أعلى المستويات فى دبلوماسية الشراكة الصينية [٤١]. كما وافقت بكين على دعم إيران فى محاولتها الانضمام إلى منظمة شنغهاى للتعاون (SCO) والمتمركزة فى الصين كعضو كامل وتعهدت بتعميق التعاون الثنائي في مختلف المجالات، مثل العلوم والتكنولوجيا والقضاء والإعلام والاستثمار [٤٢].

وفى أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل الشاملة" ٢٠١٨، واصلت الصين انخراطها الدبلوماسى مع إيران، كما اهتمت الصين بتوجيه الادانة للولايات المتحدة فى أثناء اجتماعات القمة الثنائية، حتى تبلغ واشنطن بأن للصين تأثير جيوسياسى قوى فى الشرق الأوسط. ولإظهار المعارضة المتبادلة بين البلدين لواشنطن. كما نسقت كلاً من بكين وطهران رسائلهم التعاونية خلال جائحة COVID-19 من خلال رفضهم عروض المساعدة الأمريكية، ورددا اتهامات الطرف الآخر بأن الولايات المتحدة فرضت قيوداً غير عادلة على السفر إلى الصين ومنعت المساعدة الطبية الدولية من الوصول إلى إيران [٤٣].

وفى إطار تعزيز التعاون الثنائى، أنهت بكين وطهران فى مارس٢٠٢١، اتفاقية التعاون التى مدتها ٢٥ عاماً، والتى كانت قيد المناقشة منذ عام ٢٠١٦ [٤٤]. وبالتالى يمكن القول بأن بكين لديها القدرة على التعامل مع خصوم الولايات المتحدة لتقويض نفوذ الأخيرة فى المنطقة. وبذلك تستمد الصين من شراكتها مع إيران وطموح طهران لتحقيق الهيمنة الإقليمية تجعل الولايات المتحدة منشغلة بالشرق الأوسط، مما يمنع واشنطن من التركيز بشكل كامل على الشرق الأوسط.

وعليه، تتوحد الرؤيتين الصينية والإيرانية حول عدد من المصالح والتحديات المشتركة المتمثلة فى: وحدة الرؤية تجاه طبيعة النظام الدولى، وحدة المصالح تجاه سياسات العزل الأمريكية، وحدة الاحتياج الاستراتيجي المتبادل، والتوافق الصيني الإيراني حول أفغانستان.

(٣) العلاقات الدفاعية بين بكين وطهران

تحافظ الصين وإيران على علاقة دفاعية طويلة الأمد تتمثل فى تبادلات شبه منتظمة رفيعة المستوى، وتدريبات مشتركة ومكالمات موانئ بالإضافة إلى تاريخ من التعاون القوى خلال الثمانينيات والتسعينيات. فقد كانت الصين من أوائل المؤيدين للبرنامج النووى الإيرانى، ولا تزال تسمح للشركات الصينية المملوكة للدولة والأفراد بنشر التكنولوجيا التي استخدمتها إيران لتحسين دقة ومدى وقوة فتك صواريخها الباليستية (٤٥).

أ. مصلحة إيران فى دعم العلاقات الدفاعية مع الصين:

لإيران مصلحة فى توسيع العلاقات الدفاعية مع الصين من خلال الحصول على أسلحة صينية متقدمة للتعويض عن دُنيتها فى قدرات الأسلحة التقليدية مقارنة بمنافسيها الإقليميين. تهتم طهران أيضًا بتعزيز العلاقات الدفاعية مع بكين لإعلام الولايات المتحدة بأن النظام الإيرانى ليس معزولاً تماماً.

وتنظر إيران إلى عملية شرائها لأسلحة صينية متقدمة أمرًا أساسيًا لتعويض عجزها فى الحرب التقليدية فى المنطقة. فمنذ الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة، أعرب ضباط عسكريون إيرانيون رفيعو المستوى عن اهتمامهم بشراء طائرات مقاتلة صينية، وتشير زياراتهم المتكررة إلى القواعد البحرية الصينية وعمليات التفتيش على المعدات البحرية المختلفة إلى اهتمام واسع بالسفن الصينية والأنظمة الأخرى (٤٦).

وعلى الرغم من اهتمام إيران بشراء معدات دفاعية من الصين، فإن مبيعات الأسلحة الصينية المحتملة لإيران ستكون محدودة، بسبب رغبة الحكومة الصينية فى تجنب مفاقمة شركائها الآخرين فى المنطقة وانتهاك العقوبات الأمريكية دون داع. خاصة أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تشتريان كميات كبيرة من أنظمة الأسلحة الصينية، مثل الطائرات بدون طيار (UAVs)، ومن شبه المؤكد أن بيع الأسلحة الصينية لإيران سيواجه معارضة قوية من هؤلاء الشركاء الصينيين المهمين. ومن المرجح أيضًا أن تأخذ بكين فى الاعتبار رد واشنطن على أى مبيعات أسلحة لإيران لأنها تنتهك الأمر التنفيذى الأمريكى رقم ١٣٩٤٩ الصادر فى سبتمبر ٢٠٢٠، والذى يحظر على أى كيان بيع الأسلحة لإيران ويعاقب مثل هذا السلوك عن طريق منع وصول الكيانات المخالفة إلى الممتلكات الأمريكية (٤٧). وتشكل العقوبات الأمريكية على النظام المصرفى الإيرانى عقبة أخرى أمام أى مبيعات أسلحة صينية لإيران، حيث من المرجح أن تمنع العقوبات البنك الصينى المعنى من الوصول إلى النظام المصرفي الأمريكي.

ب- مصلحة الصين فى دعم علاقاتها الدفاعية مع ايران

بالنسبة للصين، قد تؤدى زيادة العلاقات الدفاعية مع ايران الى زيادة الضغط على الولايات المتحدة بطريقة محسوبة مع احتمال تشتيت انتباه واشنطن فى الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن العلاقات الدفاعية بين الصين وايران تعتبر محدودة نسبياً، والأمر يرجع فى ذلك -كما سبق توضيحه- الى رغبة بكين فى تجنب استعداء شركائها الآخرين فى المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لهذا السبب، من

المرجح أن تكون بكين حذرة من بيع أعداد كبيرة من الأسلحة المتقدمة لطهران لأن القيام بذلك من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة ويعرض المصالح الاقتصادية والدبلوماسية للصين للخطر. أضف إلى ذلك، فإن بيع مثل هذه الأسلحة لايران ينتهك أيضاً العقوبات الأمريكية، وهو عامل من المرجح أن تأخذه بكين في الاعتبار قبل أي مبيعات أسلحة محتملة.

ج- التدريبات العسكرية المشتركة بين الجانبين

منذ أوائل عام ٢٠١٠، انخرطت الصين وإيران في تبادلات عسكرية شبه منتظمة رفيعة المستوى، تسارعت منذ الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة . واعتباراً من عام ٢٠١٤، أجرى وزيرا الدفاع الصيني والايراني زيارات متبادلة كل عامين تقريبًا. وفي سبتمبر ٢٠١٩، تم تنظيم زيارة للقائد الأعلى للقوات الايرانية للصين، استغرقت ثلاثة أيام نسق خلالها التدريبات البحرية الثلاثية القادمة مع الصين وروسيا، وزار أسطول البحر الجنوبي التابع لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني، وهدفت هذه الزيارة إلى تعزيز البحوث الدفاعية المشتركة والتنمية والتبادلات التعليمية. سبق هذه الزيارة، زيارة من جانب وزير الدفاع الصيني -آنذاك- تشانغ وانكوان إلى طهران في عام ٢٠١٦، وقع خلالها على اتفاقية تعاون عسكري مع نظيره لتوسيع التدريب العسكري الثنائي، وتنسيق جهود مكافحة الارهاب وكذلك لاجراء المزيد من التدريبات. كما مهدت الزيارة للاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة بين هيئة الأركان العامة لتحسين التنسيق عبر جميع جوانب العلاقات العسكرية. على مستوى الخدمة، اجتمع قادة القوات الجوية والبحرية الصينية والايرانية بشكل دوري منذ أوائل عام ٢٠١٠ [٤٨].

وأجرت الصين وإيران أيضًا تدريبات بحرية من حين لآخر ومكالمات للموانئ تهدف إلى بناء جسور الثقة بين جيوش البلدين، ويعلنان بأن الجانبين يقفان معًا على الرغم من الضغط الأمريكي. في ديسمبر ٢٠١٩، أجرت البحرية الايرانية مناورة بحرية مشتركة مدتها أربعة أيام مع الصين وروسيا - وهي أول مناورة ثلاثية بين الدول الثلاث. وعليه، فقد تضمنت التدريبات البحرية الصينية الايرانية السابقة منذ عام ٢٠١٣ تدريبات أساسية وتزامنت بشكل أساسي مع مكالمات الموانئ المتبادلة.

د- تداعيات التعاون الصيني- الايراني

في هذا الجزء من الدراسة تتناول الباحثة تداعيات التعاون الصيني الايراني على الوضع الاقليمي لمنطقة الخليج العربي وعلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فبالنسبة لأثر التعاون والتقارب الصيني الايراني على منطقة الخليج، فمما لاشك فيه أن الصين تدرك تماماً حجم مصالحها الاستراتيجية المتنامية مع دول الخليج العربي، وتعمل على إدارة العلاقات عبر ضفتي الخليج وفق سياسات متوازنة تضمن تحقيق المصالح دون الدخول في تحالفات إقصائية ضد هذا الطرف أو ذاك. فقوة كبرى صاعدة بحجم الصين لا غنى لها عن بناء هذه التوازنات مع جميع الأطراف، خاصةً وأن موقف إيران وحساباتها الاستراتيجية تجعلها في وضعية لاغنى لها عن قبول التوجهات الاستراتيجية الصينية حتى وإن غاب عنها التماهي التام مع رغبات طهران وتطلعاتها. خاصةً فيما

يتعلق بقضايا وملفات مثل الجزر الاماراتية الثلاث، وغيرها من القضايا الاقليمية. وفي مقابل ذلك تركز طهران على الحصول على دعم صيني في ملفات أخرى قد ترى إيران أنها أكثر حيوية بالنسبة لأمنها القومي مثل الملف النووي والعقوبات الغربية وضمان منافذ حيوية لتجارتها النفطية وغير النفطية بما يضمن استمرار شرايين تغذية للأقتصاد الإيراني.

هذا، أما بالنسبة لأثر وتداعيات التعاون والتقارب الصيني الايراني على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فعلى الرغم من أن الشراكة بين الصين وإيران لها حدود واضحة، إلا أن النظامين ينظر إليهما على أنهما معادين للولايات المتحدة. ولهذا التعاون تداعيات طويلة المدى على مصالح واشنطن في كل من الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. أولاً وقبل كل شيء، تشغل تصرفات إيران المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط الولايات المتحدة وتمنعها من تحويل تركيزها الاستراتيجي بالكامل إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ "مسرح الأولوية" المعلن للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يكون لدى بكين المزيد من الفرص لتوسيع نفوذها ووجودها في المحيطين الهندي والهادئ. ومع استمرار الولايات المتحدة في الاحتفاظ بقواتها واستثمار موارد الميزانية في الشرق الأوسط، ستكون أقل قدرة على التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ومع ذلك، فإن دعم الصين للنظام الايراني معقد بسبب رغبة الصين في التخلص من وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والاستفزاز المفرط من قبل إيران يمكن أن يضر بمصالح الصين الاقتصادية في المنطقة. كما أدى توسيع التنسيق الصيني والايراني في أفغانستان إلى تعقيد تحقيق الأهداف الأمريكية في البلاد، مثل بناء أفغانستان مزدهرة وديمقراطية ومستقرة، الأمر الذي ترتب عليه استكمال انسحاب القوات الأمريكية.

إن دعوة الصين إلى "العودة غير المشروطة للولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ورفع جميع العقوبات ذات الصلة" تتعارض مع شرط إدارة بايدن بأن يكون رفع العقوبات الأمريكية على أساس عودة إيران المتبادلة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. على الرغم من أن الصين تستفيد من الاستقرار في الشرق الأوسط، فإن إحياء الاتفاق النووي هو في الأساس وسيلة للصين لزيادة مشاركتها الاقتصادية مع إيران دون التهديد بفرض عقوبات أمريكية. لذلك، في محاولة لاحضار إيران إلى طاولة المفاوضات والضغط في الوقت نفسه على جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى اتفاق، تسعى الحكومة الصينية إلى تحقيق مصالحها البراجماتية الخاصة في البلاد بينما تتطلع إلى تقديم نفسها كصاحب مصلحة دبلوماسي بناء في المنطقة. خلال مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة السابقة، ربطت الصين امكانية زيادة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية بمشاركة ايران في الصفقة. اذا تم اجراء مفاوضات مستقبلية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، يمكن للولايات المتحدة أن تتوقع من الصين أن تقرن مجددًا مصالحها الاقتصادية في إيران باحياء الصفقة. ويوفر استمرار تجارة الصين واستثماراتها مع إيران شريان حياة اقتصاديًا حاسمًا للنظام الإيراني، مما يقلل من فعالية العقوبات الأمريكية.

على الرغم من إشارات إيران بأنها سترحب بشراكة دفاعية ذات طابع رسمي أكبر، فإن الصين وإيران ليس لديهما تحالف عسكري ومن غير المرجح أن تنشئ الدولتان تحالفاً. ومع ذلك، يمكن للبلدين أن يشكلوا بالفعل تحديات خطيرة للمصالح الأمنية الأمريكية، كما يتضح من أنشطة الانتشار الصينية والتنسيق الواضح بين بكين وطهران في المسائل الاستخباراتية. على الرغم من أن الصين لم تعلق على ما إذا كانت ستبيع لإيران أسلحة متطورة مثل الدبابات والطائرات المقاتلة في أعقاب انتهاء حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠، فإن القيام بذلك بطريقة محسوبة لا تخل بتوازن علاقات بكين في المنطقة، من شأنه زيادة تعزيز قدرة إيران على تهديد القوات الأمريكية وتلك التابعة لحلفائها وشركائها الاقليميين.

هذا، ومن الجدير بالذكر في هذه الدراسة، وفي اطار تحليل تداعيات التعاون الصيني الايراني على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، الاشارة الى الدور الحيوي الذي لعبته الصين في التقريب بين وجهات نظر وتحقيق المصالحة بين الرياض وطهران ومايمثله من عامل كبير مؤثر على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن بكين ليست هي الدولة الوحيدة التي عرضت الوساطة بين الجانبين المتصادمين إلا أنها ونظراً لمكانتها ونفوذها لدى طهران والرياض نجحت في تحقيق هذه المصالحة. فمن مصلحة الصين تخفيف التوتر بين الجانبين، حيث تتمتع بمصالح وعلاقات اقتصادية وتجارية ضخمة من كل من الطرفين، وبالتالي فإن توفير الاستقرار من شأنه أن يحافظ على المصالح الصينية في كلا البلدين، وفي المنطقة بشكل عام.

وتشكل المصالحة الايرانية السعودية بوساطة صينية صفعة ومعوق كبير أمام الولايات المتحدة التي كانت تعمل على تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل. فهذه المصالحة ستضر بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فهذا الدور الذي لعبته بكين سيزيد من حضورها في المنطقة، وسيمثل خارطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط واستكمالاً لزوال القطب الواحد وظهور عالم متعدد الأقطاب تدعمه الصين. كما أن من شأن الاتفاق السعودي- الايراني – الصيني أن يساهم في بدء مفاوضات صينية- روسية- أوروبية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، ومن ثم التأثير بدرجة كبيرة على مكانة وأدوار الولايات المتحدة وسياساتها العالمية.

ثالثاً: معوقات العمل الصينى الايرانى المشترك والسيناريوهات المستقبلية

على الرغم من إمكانية وصف مستوى التعاون الصينى الإيرانى بأنه يصل إلى مستوى التفاهم والشراكة الثنائية، إلا أن طريق التعاون يواجه مجموعة من معوقات العمل المشترك، وعدد من القضايا التى تواجه الدولتين المهمتين على المستويين الإقليمى والدولى. وتبرز هذه المعوقات فى عناصر أساسية: تتمثل أولها فى العقوبات الأمريكية على إيران، وثانيها يتمثل فى تباين المحركات السياسية تجاه القضايا الخارجية. وفيما يلي تتناول الباحثة هذه المعوقات بشيء من التفصيل.

أ- العقوبات الأمريكية على إيران

على الرغم من التعاون الاقتصادي البيني بين بكين وطهران، إلا أن الشراكة الثنائية لا تعني أنها كانت على وفاق تام خلال مرحلة هذه الشراكة إي منذ العام ٢٠٠٦. فخوفاً من العقوبات الدولية، علقت عدد من الشركات الصينية تنفيذ إتفاقيات ضخمة بحوالى ٢٠ مليار دولار لتطوير حقل بارس الجنوبى فى عام ٢٠١١. فقد سيطرت على هذا المشروع شركة (CNPC) بعد أن غادرت شركة النفط الفرنسية العملاقة توتال فى أواخر عام ٢٠١٨ بعد عدم تمكنها من الحصول على إعفاء من العقوبات، لكنها تركت المشروع في وقت لاحق للأسباب نفسها. كما فرضت بعض الشركات الصينية شروطاً جديدة نتيجة لوضع الحصار وغياب المنافسة، مثل رفع أسعار صادراتها مع تأخير المدة الزمنية للتسليم.

هذا السلوك إنما يفسر سبب تراجع حجم التجارة البينية بين الجانبين خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ بنسبة تصل إلى ٧% تقريباً، في مقابل زيادة التوجه نحو التعاون الإيراني مع أوروبا ليصل إلى ٤٠٠% خاصةً في ظل ماتوفره أوروبا من تكنولوجيا متطورة.

هذا، ومع انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات على إيران عام ٢٠١٨ الأمر الذي ترتب عليه زيادة الصعوبات أمام مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق. فهذه العقوبات سيترتب عليها تحديات جديدة أمام التعاون بين طهران وبكين في تطوير طرق النقل الدولية وإنشاء شبكة بنية تحتية يمكن أن تربط بشكل تدريجي مناطق داخل آسيا وأجزاء من آسيا وإفريقيا وأوروبا، خاصةً وأن إيران تحتاج إلى استثمار بقيمة ٤٢,٨ مليار دولار لاستكمال مشاريع البنية التحتية للنقل وهذا ما أكد عليه وزير النقل الإيراني لتخطيط وإدارة الموارد في ديسمبر ٢٠١٩ [٤٩]، وفي إطار مبادرة الحزام والطريق ومايمثله كمشروع متعدد الأطراف، وسيعتمد نجاحه على قدرته على جذب أكبر عدد ممكن من البلدان، تكون إعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران بمثابة أحد أكبر معوقات العمل الاستثماري الصيني في تشييد البنية التحتية الإيرانية.

ووفقًا للبيانات الصينية الرسمية، بدأت مشتريات الصين من النفط الإيرانى فى الانخفاض بشكل كبير فى عام ٢٠١٩، مما يشير إلى أن بكين كانت تقوم بمعايرة امتثالها للعقوبات لتجنب فرض عقوبات من واشنطن، بما فى ذلك فقدان الوصول إلى النظام المالى الأمريكى. بلغ متوسط واردات الصين الرسمية من النفط الإيرانى لعام ٢٠٢٠، ١١٨ مليون دولار شهريًا مقابل ٥٨٩ مليون دولار شهريًا في عام ٢٠١٩ - بانخفاض قدره ٨٢% على أساس سنوى.

كما كان للعقوبات الأمريكية وحملة الضغط الأوسع على إيران تأثير أيضًا على المصالح التجارية للصين، مما دفع شركات التكنولوجيا الصينية البارزة، من بين شركات أخرى، إلى سحب عملياتها من إيران. ففى مارس ٢٠١٩، أفادت تقارير أن شركة الاتصالات الصينية هواوي قامت بتسريح معظم موظفيها البالغ عددهم ٢٥٠ موظفًا في إيران.

بالإضافة إلى ذلك، وفى نفس العام ٢٠١٩ منعت شركة لينوفو المصنعة لأجهزة الكمبيوتر الصينية موزعيها من البيع إلى السوق الإيرانية. وانعكاساً لقرارات الشركة بمغادرة البلاد، سجل الاستثمار الأجنبى المباشر الصينى إلى إيران تدفقات رأسمالية خارجة تزيد عن ٩٩٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ (٥٠).

جدول يوضح العقوبات الأمريكية على ايران خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١

العام	العقوبة
٢٠١٠	القانون الشامل للعقوبات والمسائلة وسحب الاستثمارات الإيرانية: شدد الكونجرس على العقوبات الخاصة بالأستثمارات في قطاع الطاقة مع فرض عقوبات على الشركات التي تبيع النفط المكرر إلي إيران.
٢٠١٢	قانون ترخيص الدفاع الوطني لعام ٢٠١٢: يأذن الكونجرس بفرض عقوبات على البنوك الأجنبية التي تقوم بمعاملاتها مع البنك المركزي الإيراني.
٢٠١٥	توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) تفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الأفراد والكيانات المتورطة في برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ؛ الولايات المتحدة تعلق بعض العقوبات النووية
٢٠١٦	تفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الأفراد والكيانات المتورطة في برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية
٢٠١٨	تنسحب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وتعيد فرض عقوبات على إيران
٢٠١٩	انتهاء الاعفاءات من العقوبات الأمريكية على معاملات النفط الإيرانية
٢٠٢٠	الولايات المتحدة تعلن إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة وتوسع العقوبات المفروضة على صناعات النفط والبنوك والشحن الإيرانية
٢٠٢١	إلغاء الولايات المتحدة للعقوبات الأممية على إيران

Source: Arms Control Association, "Timeline of Nuclear Diplomacy with Iran," May 2021. Available at; https://www.armscontrol.org/factsheets/Timeline-of-Nuclear-Diplomacy-With-Iran Edith M. Lederer, " Biden Withdraws Trump's Restoration of UN Sanctions on Iran," Associated Press, February 18, 2021. Available at; https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-iranunited-states-united-nations-aa8f38fa3bf7de3c09a469ec91664a3c

ويسبب العقوبات الدولية المتصاعدة، وخلال فترة الاعفاءات التى حصلت عليها الصين من الحكومة الأمريكية، أصبحت إيران تعتمد بشكل متزايد على التجارة مع الصين، إلا أنه وفى أعقاب انتهاء صلاحية الاعفاءات من العقوبات الأمريكية فى عام ٢٠١٩، أعادت الصين موازنة وارداتها الرسمية من الطاقة إلى دول الخليج. ففي عام

٢٠١٤، وبعد أن صنفت إيران على أنها سادس أكبر مورد للنفط للصين بعد المملكة العربية السعودية وأنغولا وروسيا وعمان والعراق. فبحلول عام ٢٠٢٠، انخفضت واردات الصين من النفط الرسمي من إيران بنسبة ٩٤ %، في حين زادت الواردات من قطر والكويت والامارات العربية المتحدة بنسبة ٦٥١ % و١٨ % و٨ % على التوالي.

وفي عام ٢٠٢١، تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن إيران لم تعد من بين أكبر عشرة موردي نفط للصين، إلا أن إجمالي الواردات الصينية من النفط الايراني وصلت إلى ٣,٧٥ مليون طن خلال شهر مارس ٢٠٢١ وهي زيادة كبيرة عن الأرقام الرسمية (٥١).

ففي مارس ٢٠١٩، كانت الصين تستورد أكثر من ٦١٣ ألف برميل يوميًا، وفي أبريل وصلت وارداتها إلى ٨٠٠ ألف برميل يوميًا أو أكثر، مع اقتراب فترة الإعفاء من نهايتها، وبحلول مايو من نفس العام، ومع انتهاء الإعفاء من الولايات المتحدة، توقفت بكين في البداية عن استيراد النفط الإيراني، لكنها سرعان ما استأنفت استلام الشحنات، حيث تشير التقارير إلى أن الصين استوردت ما بين ١٦٣ ألفًا و١٨٦ ألف برميل يوميًا في يونيو، و١٠١ ألف و٢٢٦ ألف برميل يوميًا في يوليو، و١٠٥ آلاف و١٨٦ ألف برميل يوميًا في أغسطس ٢٠١٩ (٥٢).

في مواجهة سياسة الضغط الأقصى للولايات المتحدة، كانت الحكومة الإيرانية تأمل في أن تواصل الصين شراء النفط الخام بكميات كبيرة والاستثمار في مشاريع تطوير الطاقة كآلية "لتعويض" الضغط من الولايات المتحدة كما تهدف إيران عادةً إلى القيام بذلك. ومع ذلك، قرر بنك كونلون –البنك المملوك للدولة والقناة الصينية الرئيسية للمعاملات مع إيران– في أكتوبر ٢٠١٨ بتعليق معظم المعاملات المالية مع إيران حتى قبل أن تدخل العقوبات حيز التنفيذ.

ب– <u>التباين الصيني الإيراني حول عدد من الموضوعات</u>

المتتبع للعلاقات الصينية الإيرانية يستطيع أن يلحظ بوجود تباين حول المصالح الخاصة بكلاً من الدولتين تجاه عدد من الموضوعات الاقتصادية والسياسية. فعلى الجانب الاقتصادي نلحظ تباين فيما يخص المصالح االاقتصادية لكل دولة مع الولايات المتحدة، فبينما تحظى الصين بعلاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع الولايات المتحدة، فإن علاقة إيران الاقتصادية مع الولايات المتحدة تعتبر منقطعة تماماً. الأمر الذي يدفعنا نحو القول بأن تعاطي بكين مع الموقف الأمريكي إذاء إيران وماتفرضة من عقوبات إنما يتحدد بشكل ما على أساس رغبة واشنطن في الابقاء على علاقات تجارية قوية مع الصين. وهو مالايتوافر في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة.

أضف إلى هذا التباين في المصالح الاقتصادية للجانبين مع الولايات المتحدة، فكلاهما يتباين في وجهات نظره حول قضية تواجه الشرق الأوسط، وهي قضية الانتشار النووي والتهديدات الإيرانية النووية، وتهديداتها بإغلاق مضيق هرمز. ففي الوقت الذي تعلن بين الحين والأحر إيران عن إمكانية تحقيق تهديداتها، إلا أن بكين ترفض مثل هذه التهديدات التي تراها لها أثار كارثية على شبكة مصالحها التجارية الدولية، وعلى حركة ناقلاتها النفطية.

وعليه، فمن منطلق تحليل العلاقات المتباينة بين الجانبين الصيني والإيراني وأهم العقبات التي يمكن أن تواجه الجانبين، ففي الجزء التالي من الدراسة تتناول الباحثة عدد من السيناريوهات المستقبلية للتعاون الصيني الإيراني. هذه السيناريوهات تقوم على فرضيات متباينة: هذه الفرضيات متمثلة في (١) فرضية تزايد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ايران، (٢) فرضية تزايد قدرة إيران على مواجهة العقوبات الأمريكية، (٣) فرضية تزايد تأثير العقوبات الأمريكية على إيران. وفيما يلي تضع الباحثة السيناريوهات المستقبلية القائمة على هذه الفرضيات.

(١) فرضية تزايد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران. من منطلق هذه الفرضية توجد احتمالية لتزايد قدرة إيران على التأقلم مع هذه العقوبات. ومن أهم العوامل التي تدعم هذه الفرضية: قدرة إيران على تنفيذ سياسة الاقتصاد المقاوم، تطبيقها لسياسة تقشفية لتقليص النفقات الحكومية، توطيد علاقاتها الإستراتيجية مع بكين، اتباع إيران لسياسة تصالح مع عدد من دول الخليج خاصةً في اطار المصالحة الإيرانية السعودية التي تمت في مارس من هذا العام.

(٢) فرضية تزايد قدرة إيران على مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية، والذي يؤدي إلى تزايد وتيرة علاقاتها مع الصين. ومن أهم العوامل الداعمة لهذه الفرضية هو الاصرار الصيني على تحقيق مصالحها مع إيران، تأييد عدد من الدول الكبرى خاصةً روسيا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق النووي الإيراني، الاستفادة من الممرات الاقتصادية التي تتم عبر العراق وتركيا وباكستان لتحقيق المصالح والمبادلات الاقتصادية بين الجانبين الصيني والإيراني.

(٣) فرضية تزايد تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وهذه الفرضية في اطارها ستتراجع العلاقات الصينية الإيرانية بدرجة كبيرة في مختلف مجالات التعاون، الأمر الذي سيدفع ادارة بكين للبحث عن فرص اقتصادية أخرى مع دول أخرى بخلاف طهران. هذه الفرضية أيضاً تضعها إدارة بكين نصب أعينها من خلال التوسع والتنوع في سياسات بكين الخارجية مع مختلف دول العالم خاصةً دول المنطقة والدول الأفريقية.

في ضوء ماتقدم، فإن هذه الدراسة ترجح السيناريو الأول والثاني وتستبعد الثالث، ذلك لعدد من المعطيات التي أصبحت مطروحة على الساحة الدولية والتي من بينها: الأهتمام الإيراني بتحقيق المصالحة مع عدد من دول الخليج ومن بينها السعودية، والتي لعبت في إطارها بكين الدور المحوري لتحقيقها، الاهتمام الإيراني بالتقدم لعضوية مجموعة (البريكس) والتي ستلعب دوراً دولياً اقتصادياً قريباً سيؤدي إلى تراجع الدولار الأمريكي، أهتمام الصين بالمضي قدماً في دعم وتعزيز علاقاتها مع مختلف دول المنطقة لتحقيق فكرة التوازن في مواجهة الولايات المتحدة، خاصةً وأنها –بكين– أصبحت قوة اقتصادية صاعدة ولها من الثقل السياسي والعسكري المؤثر بصورة جلية في السياسات الإقليمية والدولية.

الخاتمة والنتائج

في ضوء ماتم استعراضه من محددات الشراكة الاستراتيجية بين بكين وطهران، وقضايا التعاون والاختلاف بين الجانبين، مع التحديات المتوقع أن تواجهها العلاقات التعاونية، يمكن الاشارة إلى عدد من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

- نجحت كلاً من الصين وإيران في بناء علاقات استراتيجية متعددة الجوانب تخطت بكثير حدود التعاون التجاري والطاقي.
- مع توقيع الجانبين على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة ولمدة ٢٥ عاماً، إنما يكشف عن مدى استراتيجية ومتانة العلاقة بين الجانبين، حيث تشمل هذه الاستراتيجية على استثمارات صينية ضخمة في البنية التحتية الإيرانية تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار، مقابل حصول إيران على امتيازات تجارية وأمنية وعسكرية على الأراضي الإيرانية.
- التعاون بين الجانبين ومدى استمراريته يتوقف على إيجاد آليات آمنة للتبادلات المالية بين الجابين.
- من المرجح أن يتأثر مستقبل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران ورؤية دمج إيران في إطار مبادرة الحزام والطريق بعلاقة طهران بواشنطن، فالتوترات في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في حقبة ما بعد خطة العمل الشاملة المشتركة وإمكانية المواجهة مع واشنطن. في ظل هذه الخلفية، من المرجح أن تمارس واشنطن ضغوطاً على المملكة العربية السعودية وحلفائها الإقليميين الآخرين للحد من مشاركتهم مع الصين، مما يخلق عقبات أمام تطوير مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية السعودية خاصةً بعد اتفاقية الصلح واعادة العلاقات بين هذه الأخيرة وايران.
- يمكن القول بصعوبة التأثير على العلاقات الصينية الإيرانية، فحدوث أي تغيير في درجة الاحتياج الاستراتيجي والجيوسياسي والاقتصادي والعسكري المتبادل، أو بتصعيد في المواجهات الأمريكية–الإيرانية بإتجاه الحرب، وهو مايصعب حدوثه بالنظر إلى كارثية الحرب على كل أطرافها، بما يجعل من تكلفة استمرارية العلاقات بين بكين وطهران مرتفعة مقارنة بتخفيض مستوى العلاقات بين الجانبين. تفضل الصين دائماً تحقيق فكرة الأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي.

هوامش الدراسة

[1] Sehar Sabir, Muhammad Ijaz Latif, Sino-Iranian Strategic Partnership; Prospects and Challenges, Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, Volume 6; No.3, 2020, ISSN; 2519-089X (E). Available at; https://www.researchgate.net/publication/346751147. (Accessed; 25-2-2023).
- Will Green, Taylore Roth (eds), China-Iran Relations; A Limited but enduring strategic partnership, Economic and security Review Commission, June 2021. Available at; https://www.uscc.gov/sites/default/files/2021-06/China-Iran_Relations.pdf. (Accessed; 25-2-2023).

[2] Mordechai Chaziza, The impact of U.S sanctions on Iran's engagement and integration in Belt and Road initiative, Digest of middle east studies, September 2020. Available at; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/dome.12215. (Accessed; 25-2-2023).
- Mahmood Monshipouri, Javad Heiran-Nia(eds), China's Iran Strategy; What is at stake? Middle East Policy, Vol.XXVII, No. 4, 2021. Available at; https://mepc.org/journal/chinas-iran-strategy-what-stake-0 , (Accessed; 25-2-2023).
خضير عباس النداوي، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الصينية الإيرانية.. والأرجح التراجع، مجلة آراء، العدد ١٣٣، يناير ٢٠٢٩.

[3] Xiaoxiao Hu, Ling He, Qi Cui(eds), How do international conflicts impact China's energy security and economic growth? A case study of the U.S economic sanctions on Iran, Sustainability, 2021. Available at; https://www.mdpi.com/2071-1050/13/12/6903, (Accessed; 25-2-2023).
ديبيكا ساراسوات، الروابط بين ايران والصين: تضافر الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يوليو ٢٠٢٢.

[4] Erika Holmquist and Johan Englund, "China and Iran – An Unequal Friendship," Swedish Defense Research Agency, May 2020, 9. Available at; https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--4976--SE, (Accessed; 25-2-2023).
[5] Ellie Geranmayeh, "A Pragmatic Partnership: Why China and Iran Try to Collaborate," July 17, 2020; Erika Holmquist and Johan Englund, "China and Iran – An Unequal Friendship," Swedish Defense Research Agency, May 2020, 9; John W. Garver, China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World, University of Washington Press, 2006, 72, 80–81. Available at; https://ecfr.eu/article/commentary_a_pragmatic_partnership_why_china_and_iran_try_to_collaborate/
[6] The New York Times, Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scomed, Available at; http;//cut.us/zcmvd, (Accessed; April, 20, 2022)
[7] Erika Holmquist and Johan Englund, "China and Iran – An Unequal Friendship," Swedish Defense Research Agency, May 2020, 10. Available at; https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--4976--SE, (Accessed; 25-2-2023).
[٨] سكوت هارولد، علي رضا نادر، الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط، ٢٠١٢.
[٩] عبد الرؤوف مصطفى، الصعود الصيني وسياسات التطويق الأمريكية، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٥٨، نوفمبر ٢٠١٩، ص ص ١٦-٢٢.
[١٠] غزلان محمود، التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الأسكندرية، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٢٣.
[11] International Monetary Fund, Available at; https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&sId=1409151240976. (Accessed; 8-01-2023).
[12] Lucille Greer and Esfandyar Batmanghelidj, "Last among Equals: The China-Iran Partnership in a Regional Context," Wilson Center, September 2020, Available at; https://www.wilsoncenter.org/publication/last-among-equals-china-iran-partnership-regional-context
[13] International Monetary Fund, https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&sId=1409151240976. (Accessed; 8-01-2023).
[14] International Monetary Fund, https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&sId=1409151240976. (Accessed; 8-01-2023).
[15] Borzou Daragahi, "China Goes beyond Oil in Forging Ties to Persian Gulf," New York Times, January 13, 2005. Available at; https://www.nytimes.com/2005/01/13/business/worldbusiness/china-goes-beyond-oil-in-forging-ties-to-persian.html
[16] Payvand, "EU-Iran Trade Hits Record $20 Billion in 2003," April 23, 2004. Available at; http://payvand.com/news/04/apr/1157.html ; European Commission,

"European Union, Trade in Goods with Iran," May 8, 2020. Available at: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_iran_en.pdf .
[17] International Monetary Fund, https://data.imf.org/?sk=9D6028D4-F14A-464C-A2F2-59B2CD424B85&sId=1409151240976. (Accessed; 8-01-2023).
[18] Jon B. Alterman, written testimony for House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East, North Africa, and International Terrorism, Chinese and Russian Influence in the Middle East, May 9, 2019. Available at; https://www.congress.gov/116/meeting/house/109455/witnesses/HHRG116-FA13-Wstate-AltermanJ-20190509.pdf
[19] China General Administration of Customs via CEIC Database; China Ministry of Commerce via CEIC Database. Available at; https://www.ceicdata.com/en/china/trade-volume
[20] United States Institute of Peace, "Last among Equals: Iran - China Relations," October 6, 2020. Available at; https://iranprimer.usip.org/blog/2020/oct/06/last-among-equals-iran-china-relations ; China Ministry of Commerce via CEIC Database; American Enterprise Institute, "China Global Investment Tracker." https://www.aei.org/china-global-investment-tracker/ .
[21] Nordea Trade, "Foreign Direct Investment (FDI) in Iran," February, 2021. Available at; https://www.nordeatrade.com/en/explore-newmarket/iran/investment
[22] Jacopo Dettoni, "The Biden Fix: Iran," FDI Intelligence, November 17, 2020. Available at; https://www.fdiintelligence.com/article/79077 .
[23] Ibid.
[24] Muyu Xu and Chen Aizhu, "China's Primary Energy Use to Peak in 2035 – CNPC Research," Reuters, December 17, 2020. Available at; https://www.reuters.com/article/us-china-energy-cnpc-forecast/chinas-primary-energy-use-to-peak-in-2035-cnpc-researchidUSKBN28R0S
[25] Hughes, L. (2015). The energy and strategy of China-Iran relations. Future Directions. Available at; http://www.futuredirections.org. au/publication/the-energy-and-strategy-of-china-Iran-relations
[26] Shariatinia, M., & Azizi, H. (2017). Iran-China cooperation in the silk road economic belt: From strategic understanding to operational understanding. China & World Economy, 25(5), 46–61. Available at; https://doi.org/10.1111/cwe.12213
[27] Total. (2017). Iran: Total and NIOC sign contract for the development of phase 11 of the giant South Pars gas field. Available at; https://www.total.com/en/media/news/press-releases/iran-total.and-nioc-sign-contract-development-phase-11-giant-south-pars-gas-field
[28] Press TV. (2018). China's CNPC replaces Total in Iran's South Pars project: Iranian oil minister. Available at; https://www.presstv.com/DetailFr/2018/11/26/581160/Iran-China-CNPC-South-Pars
[29] Wali Miller, "Trade Data Reveals Iran's Aluminum Supply-Chain from China, India, Guinea," Sayari, July 16, 2020. Available at; https://sayari.com/blog/trade-data-reveals-irans-aluminum-supply-chain
[30] Islamic Republic News Agency, "Iran's Role in New Silk Road Inevitable," September 4, 2018. Available at; http://www.irna.ir/en/News/83022571.
[31] Ben Derudder, Xinjian Liu, and Charles Kunaka, "Connectivity along Overland Corridors of the Belt and Road Initiative," World Bank Group, 9, 11. Available at; http://documents1.worldbank.org/curated/en/264651538637972468/pdf/Connectivity-Along-Overland-Corridors-of-theBelt-and-Road-Initiative.pdf
[32] National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs, and Ministry of Commerce of the People's Republic of China. (2015). Vision and actions on jointly building silk road economic belt and 21st-century maritime silk road. Available at; http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html
[33] James Grant, "China Looks to Central Asia as an Economic Alternative," Diplomat, December 18, 2019. Available at; https://thediplomat.com/2019/12/china-looks-to-central-asia-as-an-economic-alternative/ .
[34] Zheng, Y. (2015). New rail route proposed from Urumqi to Iran. China Daily. Available at; http://www.chinadaily.com.cn/china/2015-11/21/content_22506412.htm
[35] Ibid
[36] Financial Tribune, "Update: $1.5b China Loan for Iranian Rail Project," July 25, 2017. Available at; https://financialtribune.com/articles/economydomestic-economy/68986/update-15b-china-loan-for-iranian-rail-project .
[37] Financial Tribune, "China Reopens $1.9b L/C for Tehran-Qom-Isfahan Railroad Project," December 18, 2019. Available at; https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/101287/china-reopens-19b-lc-for-tehran-qom-isfahan-railroad-project .

[38] Tanchum, M. (2018). Facing sanctions, Iran pioneer's framework for cooperation with Russia, China and India: Analysis. Hurriyet Daily News. Available at; http://www.hurriyetdailynews.com/facing-sanctions-iran-pioneers-framework-for-cooperatio n-with-russia-china-and-india-138703

[39] Francois de Soyres, Alen Mulabdic, and Michele Ruta, "Common Transport Infrastructure: A Quantitative Model and Estimates from the Belt and Road Initiative," World Bank, April 2019. Available at; http://documents1.worldbank.org/curated/en/879031554144957551/pdf/Common-Transport-Infrastructure-A-Quantitative-Model-andEstimates-from-the-Belt-and-Road-Initiative.pdf

[40] Bozorgmehr Sharafedin, "Iran's Leader Says Never Trusted the West, Seeks Closer Ties with China," Reuters, January 23, 2016. Available at ; https://www.reuters.com/article/us-iran-china/irans-leader-says-never-trusted-the-west-seeks-closer-ties-with-china-idUSKCN0V109V.

[41] Michael Martinez, "Chinese President Bolsters Ties with Iran on His First Mideast Tour," CNN, January 23, 2016. Available at ; https://www.cnn.com/2016/01/23/world/chinese-president-xi-jinping-iran-mideast-tour/index.html .

[42] Xinhua, "China, Iran Upgrade Ties to Carry Forward Millennia-Old Friendship," January 25, 2016. Available at; http://www.scio.gov.cn/32618/Document/1465769/1465769.htm .

[43] Tom O'Connor, "Iran Backs China, Calls to Investigate U.S. 'Creation and Spread' of Coronavirus," Newsweek, March 18, 2020. Available at; https://www.newsweek.com/iran-back-china-calls-us-coronavirus-1493041.

[44] Reuters, "Iran and China Sign 25-Year Cooperation Agreement," March 27, 2021. Available at: https://www.reuters.com/article/us-iran-china/iranand-china-sign-25-year-cooperation-agreement-idUSKBN2BJ0AD .

[45] Valerie Lincy, written testimony for U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on China's Nuclear Forces, June 10, 2021. Available at; https://www.uscc.gov/sites/default/files/2021-06/Valerie_Lincy_Testimony.pdf.

[46] Fars News Agency, "Top Commander: Tehran, Beijing Intent on Boosting Military Sides," September 11, 2019. Available at; https://english.farsnews.ir/newstext.aspx?nn=13980620000584.

[47] Congressional Research Service, "U.N. Ban on Iranian Arms Transfers and Sanctions Snapback," October 16, 2020. Available at; https://fas.org/sgp/crs/mideast/IF11429.pdf .

[48] Franz-Stefan Gady, "Iran, China Sign Military Cooperation Agreement," Diplomat, November 15, 2016. Available at; https://thediplomat.com/2016/11/iran-china-sign-military-cooperation-agreement/ .

[49] The Tehran Times. (2019). Iran needs over $42b to complete its transport infrastructure projects. Available at; https://www.tehrantimes.com/news/443028/Iran-needs-over-42b-to-complete-its-transport-infrastructure

[50] China Ministry of Commerce via CEIC Database

[51] Nikkei, "China's Oil Imports from Iran Hit New High, Curbing OPEC Options," March 30, 2021. Available at; https://asia.nikkei.com/Business/Markets/Commodities/China-s-oil-imports-from-Iran-hit-new-high-curbing-OPEC-options

[52] Katz, D. (2020). Despite sanctions, China is still doing (some) business with Iran. Atlantic Council. Available at; https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/despite-sanctions-china-is-still-doing-some-business-with-iran/